

روبن د. ج. كيلي \*

## رسالة من مخيم للاجئين في الضفة الغربية\*\*

تنشر "مجلة الدراسات الفلسطينية" النسخة العربية من رسالة يوجهها الأكاديمي الأميركي روبن كيلي إلى "مجموعة القيادة الطليعية" (VLG) المقربة من لجنة الشؤون العامة الأميركية-الإسرائيلية (أيباك)، والتي كانت قد ردت على مجموعة "طلاب من أجل العدالة في فلسطين" مستنكرة استخدام هذه المجموعة تعبير نظام الفصل العنصري "أبارتهايد" في وصفها لإسرائيل. وتتمثل أهمية الرسالة في موقع كاتبها كيلي، من جهة، وهو المتخصص بتاريخ حركات السود في الولايات المتحدة في وقت تُعدّ "مجموعة القيادة الطليعية" الصوت الأسود في "أيباك"، وفي ملاحظات الكاتب التفصيلية عن نظام الـ "أبارتهايد" الإسرائيلي، من جهة أخرى، بما فيها ما لمسّه شخصياً في مخيم عايدة للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية.

اخترت الحديث عن فلسطين تكريماً للناشط [مارابل] مانينغ الذي وقف منذ الثمانينيات في الواجهة دفاعاً عن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. صحيح أنه بدأ في الثمانينيات أن هناك عدداً كبيراً من القادة السود الذين يتضامنون مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا إن هذا الدعم انحسر، ولا سيما بعد توقيع اتفاق أوسلو. وكان مانينغ يمثل نواة من الراديكاليين السود الذين لم يتزحزحوا عن موقفهم، ومنهم جاك أوديل الذي كان أول من ترأس وفدًا من السود إلى فلسطين، وباربرا رانسبي، وبيل فلتشر، وأنجيلا ديفيس، وهوراس كامبل، وجينا دنت، وكورنل وست، ورون دانييلز، وداني غلوفر، وأليس واكر، والقس غرايلان هاغلر، وسواهم. وأدرك مانينغ أيضاً أهمية إنشاء إسرائيل، والنكبة، والمسألة الفلسطينية في تطوّر تفكير مالكولم [إكس]...

رسالتني هي تحية إلى الرسالة التي وجهها الدكتور [مارتن لوثر] كينغ من سجن في بيرمينغهام [في الولايات المتحدة] - وهذا سيكون واضحاً في اللهجة واللغة. إنه ردّ على

\* أكاديمي وكاتب أميركي.

\*\* ترجمة: نسرين ناصر.

ما يُعرف بـ "مجموعة القيادة الطليعية"، وتحديدًا الصوت الأسود في لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الإسرائيلية (أيباك)، والتي نشرت إعلاناً على صفحة كاملة هو بمثابة رسالة تهاجم فيها مجموعة "طلاب من أجل العدالة في فلسطين"، وذلك رداً على المؤتمر الوطني الذي نظّمته هذه المجموعة الأخيرة هنا في جامعة كولومبيا في نيويورك [في الولايات المتحدة] في تشرين الأول / أكتوبر الماضي.

المتاخم للمخيم أنقاض قرية فلسطينية قديمة لم يبقَ منها سوى بعض المنازل الصغيرة التي تقطنها عائلات ترفض الرضوخ لعنف المستوطنين والخروج من أرضها. وقد علمنا أن الأولاد يرتادون مدرسة المخيم التي تديرها الأمم المتحدة، بيد أن الجدار حوّل المسافة التي تحتاج إلى عشر دقائق لقطعها سيراً على الأقدام إلى معاناة تتواصل لساعتين في كل من الذهاب والإياب.

إن بيانكم يكشف عن جهل بائس لتاريخ إسرائيل، وعن فهم سطحي للأبارتهايد. أولاً، لم يقتصر الأبارتهايد على حرمان السود في جنوب إفريقيا من حق التصويت والحقوق المدنية، بل إن النظام جرّد الأفارقة من أرضهم، ودمّر، عن طريق الممارسات التشريعية والعسكرية، مجتمعات بكاملها، ونقل الأفارقة إلى بلدات أنشأتها الحكومة خصيصاً لهم وإلى بانتوستانات. لقد كانت منظومة قائمة على التصنيف العرقي ومراقبة السكان، الأمر الذي أدى إلى تقييد حركة الأفارقة في البلدات والمدن، وحرمانهم من الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية انطلاقاً من الاعتبارات العرقية، كما أنها حظرت جميع المنظمات التي تتحدى حق دولة الأبارتهايد في الوجود، أي دولة قائمة على الهرمية العرقية أو الإثنية، وتلجأ إلى العنف والاعتقال لقمع المعارضة.

وتمارس إسرائيل شكلاً من أشكال الأبارتهايد منذ تأسيسها، فبعد تدمير نحو ٣٨٠ قرية فلسطينية، وممارسة التطهير الإثني في البلدات والأحياء الفلسطينية في المدن المختلطة

## الأعضاء الأعراف في "مجموعة القيادة الطليعية"

(و"القادة" الأميركيون من أصل إفريقي في كل مكان).

خلال زيارتي لمخيم عابدة للاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أطلعت على بياناتكم الأخيرة التي تدافعون فيها عن إسرائيل ضد اتهامها بأنها دولة "أبارتهايد"، وتتهمون مجموعة "طلاب من أجل العدالة في فلسطين" بنشر "معلومات مضلّة"، وبالتحدث عن "مقارنة غير مشروعة" سيحدها كل من يعرف "حقيقة السجل الإسرائيلي في حقوق الإنسان" خطأ بكل وضوح". ودليلكم على هذا أنه خلافاً للسود في إفريقيا الجنوبية، فإن "الأقلية العربية في إسرائيل تتمتع بالمواطنة الكاملة مع حق التصويت والتمثيل في الحكومة."

بينما أتأمل في كلامكم هذا، أنظر إلى المشهد من حولي وأنا أقف على سطح مجمع سكني متداعٍ داخل مخيم اللاجئين. ففي هذا اليوم الصافي الذين تنقشع فيه الرؤية بصورة استثنائية، يطفئ "جدار الأبارتهايد" غير الشرعي على تضاريس الأرض، فيمّر بمحاذاة المخيم ويلتف كأفعى في الاتجاهين إلى أبعد مدى تصله العين. وفوق الجدار الذي يبلغ ارتفاعه ٢٠ قدماً يعلو حاجز التفتيش الشهير في بيت لحم حيث يتعرض الفلسطينيون الداخولون إلى القدس للاستجواب والمضايقة والتأخير بصورة متكررة. وخلف الجدار، على قمة هضبة منخفضة الانحدار، تقع مستعمرة غيلو اليهودية غير الشرعية. وفي الوادي

"المواطنون" الوحيدون الذين يتمتعون بكامل الحقوق وبالجنسية هم اليهود. وبموجب قانون العودة [الإسرائيلي]، فإن اليهود في أي مكان في العالم يستطيعون أن يحصلوا على الجنسية والإقامة تلقائياً في إسرائيل، بينما يبطل قانون المواطنة حقوق المواطنين الفلسطينيين فيما يتعلق بالعودة إلى منازلهم وأرضهم. إن "غير اليهود"، أي مواطني إسرائيل الفلسطينيين، محرومون قانونياً من الإفادة بالتساوي من حق التملك، والخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، والموارد المادية التي تديرها الدولة - بما في ذلك ٩٣٪ من الأراضي التابعة لحدود ما قبل سنة ١٩٦٧، والتي تديرها "دائرة أراضي إسرائيل". كما أن هناك مواطنين فلسطينيين يعيشون في إسرائيل، لكن "قانون أملاك الغائبين" يصنّفهم بطريقة غريبة على أنهم "غائبون" لأنهم "هجروا" أملاكهم مثلما يُزعم، وهم لا يتمتعون بأي حقوق بامتلاك أراضٍ ومنازل وحسابات مصرفية وخزانات في المصارف وأملاك أخرى كانوا يملكونها قبل سنة ١٩٤٨.

علاوة على هذا، فإن التمييز يطبع الواقع اليومي للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، فالأغلبية مرغمة على العيش في قرى "عربية" حصراً ومحظورة من التوسع، كما أن القانون يمنعهم من الإقامة في مجتمعات غير عربية نظراً إلى "عدم ملاءمتهم من الناحية الاجتماعية"، وهم يرتادون مدارس تعاني نقصاً شديداً في التمويل، ويُستبعدون من الوظائف الحكومية، ويُمنعون من العيش مع الشريك، أي الزوج أو الزوجة، إذا كان فلسطينياً من الأراضي المحتلة. ولذلك لا عجب من أن أكثر من نصف العائلات الفلسطينية في إسرائيل صُنّفت على أنها فقيرة في سنة ٢٠٠٩. ويخضع كل مواطن فلسطيني في إسرائيل يسافر عبر مطار بن - غوريون في تل أبيب لتدقيق عرقي شامل، وللإستجاب،

في سنة ١٩٤٨، ومصادرة الأراضي من دون دفع تعويضات - ما يسمّيه الفلسطينيون "النكبة" - أقرت إسرائيل "قانون أملاك الغائبين" (١٩٥٠) الذي أدى إلى نقل جميع الأملاك التي يملكها اللاجئون الفلسطينيون، أو يستعملونها، إلى الدولة، ثم أنكرت حقهم في العودة أو استرجاع ما خسروه. واستمر الاستيلاء على الأراضي بعد حرب ١٩٦٧ والاحتلال العسكري لغزة والضفة الغربية والقدس الشرقية - التي تشكّل ٢٢٪ فقط من فلسطين الغربية. وفي انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة، توسّعت المستعمرات اليهودية في الأراضي المحتلة إلى حد كبير منذ سنة ١٩٦٧، فهناك الآن أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ مستوطن [يهودي] يعيشون في الضفة الغربية، كما أن ٤٣٪ من الأراضي على الأقل وُضعت بتصرّف مجالس المستوطنين المناطقية والمحلية، وبالتالي يُمنع الفلسطينيون من استعمالها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بعض الطرقات، فقد بنت إسرائيل منظومة متطورة من الطرقات المعبّدة المخصصة فقط للمستوطنين، والتي تمر فوق الطرقات الفلسطينية المتداعية والمقطوعة في معظم الأحيان، كما أنه يجب الحصول على تراخيص خاصة للمرور على طرقات المستوطنين، فالسيارات التي تمر من دون إذن قد تتعرض للمصادرة واحتجاز سائقها.

إن بيانكم يتجاهل الأربعة ملايين فلسطيني الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي، والملايين الذين يعيشون في الخارج أو في مخيمات اللاجئين في البلاد المجاورة، وأنتم بدلاً من ذلك، تكتفون بالإشارة إلى حقوق المواطنة التي تزعمون أن "عرب إسرائيل"، وعددهم ١,٥ مليون نسمة (نحو ٢٠٪ من السكان)، الذين يعيشون داخل إسرائيل، يتمتعون بها. نعم، يتمتعون بحقوق التصويت، ونعم، انتُخبت أقلية صغيرة منهم في مناصب رسمية، لكن القانون الإسرائيلي واضح جداً:

أخرى.

ويكفي التوقف عند هذه القوانين والممارسات لنجد أنها تصبّ في صلب تعريف الأمم المتحدة للأبارتهايد الذي يشمل أي إجراءات تهدف إلى "منع مجموعة عرقية أو أكثر من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد"، بما في ذلك "الحق في مغادرة بلدهم والعودة إليه، والحق في الجنسية، والحق في حرية التنقل والسكن، والحق في حرية الرأي والتعبير." وحتى لو كنتم تعتبرون أن تعريف الأمم المتحدة للأبارتهايد "غير شرعي"، فكيف تردون على شولاميت أولوني، وزيرة التعليم السابقة في حكومة يتسحاق رابين، التي أعلنت أن: "دولة إسرائيل تمارس شكلاً عنيفاً جداً من الأبارتهايد ضد السكان الفلسطينيين الأصليين"، أو على مايكل بن يائير، المدعي العام الإسرائيلي خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٦، الذي قال: "في الواقع، أنشأنا نظام أبارتهايد في الأراضي المحتلة فور الاستيلاء عليها؟"

إنكم تشجبون في بيانكم المقارنة بالأبارتهايد، لكنكم لا تبدون أي قلق إزاء أوضاع الفلسطينيين. تقولون أنكم تريدون "العدالة، والأمل بالسلام والمصالحة"، غير أنكم إذا لم تشاهدوا المنازل الفلسطينية تهدم وأشجار الزيتون تُقتلع على أيدي الجيش الإسرائيلي، وإذا لم تمشوا في سوق الخليل حيث يتناثر الطوب والنفايات والبراز البشري التي يرميها المستوطنون المسيحانيون في اتجاه التجار الفلسطينيين، وإذا لم تشقوا طريقكم عبر الممرات الضيقة والموحلة التي تفصل بين الأكواخ المكتظة والمتعددة الطبقات في مخيمات اللاجئين في نابلس أو جنين أو بيت لحم، وإذا لم تلتقوا أمهات اضطررن إلى إنجاب أطفالهن على قارعة الطريق أو رأين أولادهن المصابين بأمراض خطيرة يموتون بسبب توقيفهم عند حواجز التفتيش الإسرائيلية

وتفتيش حقائبه يدوياً، وتوضع ملصقات متنوعة على جواز سفره، وبطاقات متعددة على حقائبه للإشارة إلى إثنيتها "العربية" و"مستوى التهديد" الأعلى الذي يمثله. ويستغرق الإسرائيليون الفلسطينيون وقتاً أطول بمرتين تقريباً من المواطنين اليهود لإنجاز معاملات الوصول إلى المطار. وماذا عن حقوقهم السياسية القيّمة؟ إن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، بما في ذلك القاصرون، يتعرضون للتوقيف بصورة روتينية لمشاركتهم في احتجاجات تنتقد الدولة، كما أن المنظمات السياسية التي تدعو إلى مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية، أو تطالب بدولة علمانية تمنح الجميع حقوقاً متساوية، تُعتبر غير قانونية. حتى إن الكنيسة أقرّ قانوناً يحظر إحياء ذكرى النكبة أو حتى ذكرها في الكتب المدرسية. إنكم تمتدحون الديمقراطية الإسرائيلية وسجل إسرائيل في حقوق الإنسان، بينما أحيل كثيرون من أعضاء الكنيسة الفلسطينيين على المحاكمة، أو سُحبت امتيازاتهم البرلمانية لإدلائهم بتصاريح، ولممارستهم نشاطات سياسية مشروعة. فقد مثل محمد بركة من حزب حداث أمام المحكمة في سنة ٢٠٠٩ متهماً بأربع تهم تتعلق بالمشاركة في تظاهرات سياسية؛ واضطر عزمي بشارة إلى مغادرة إسرائيل خلسة بسبب معارضته حرب لبنان الثانية؛ ومؤخراً، تلقت حنين زعبي، وهي المرأة الفلسطينية الأولى والوحيدة التي تنتخب في الكنيسة الإسرائيلي، تهديدات بالقتل، وتعرضت لحملة عنيفة لمشاركتها في أسطول الحرية الذي كان متوجهاً إلى غزة، ولقولها إنه يجدر بإسرائيل أن تكون دولة ديمقراطية علمانية لجميع سكّانها. وصوّت الكنيسة على سحب جواز سفرها الدبلوماسي، وإبعادها عن المشاركة في نقاشات الكنيسة والتصويت في اللجان البرلمانية، وتجريدها من امتيازات برلمانية

وتتكلّمون باسم دولة إسرائيل - وهذا مختلف عن التكلّم باسم الإسرائيليين الذين يريد عدد كبير منهم أن ينتهي الاحتلال ونظام الأبارتهايد في بلادهم. وواقع أنكم تتكلّمون باسم أيباك يكشف عن لوبي يستमित لاستقطاب حلفاء سود إلى صفّه إلى درجة أنه مستعد للتغاضي عن التعليقات الإشكالية الصادرة عن قادّتكم. فعلى سبيل المثال، قارن السيد جوردان قرار مجموعة "طلاب من أجل العدالة في فلسطين" عقد مؤتمرها الوطني لسنة ٢٠١١ في جامعة كولومبيا بـ "عقد منظمة كو كلوكس كلان مؤتمراً في مورهاوس كولدج في أتلانتا، وهذا الأمر إهانة قصوى للثقافة والهوية اليهوديتين".

بعبارة أخرى، في حين أن مورهاوس هي كلية للسود تاريخياً، فإن جامعة كولومبيا هي مؤسسة "يهودية" تاريخياً في مدينة يهودية تاريخياً! وتفوح من هذ التعليق رائحة الشتيمة التي تصاعدت من كلام جيسي جاكسون عن "مدينة اليهود" (Hymietown) [في إشارة إلى نيويورك]، وهو لا يتجاهل فقط ماضي كولومبيا المناهض للسامية ويضع "الثقافة والهوية اليهوديتين" في قالب واحد، بل يساوي أيضاً حركة تضامن طالبية مع منظمة كو كلوكس كلان التي كان عداؤها للسامية يضاها عنصريتها المناهضة للسود.

ثم هناك الحالة الغريبة لداريوس جونز الذي أطلق قبل عامين من انضمامه إلى أيباك، مدوّنة بعنوان "9 Ether News" تجمع بين أسلوب كل من أوزوالد سينغلر وهربرت سبنسر وكتاب "كفاحي". فقد كتب جونز في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦: "سيكون عرقنا حكيماً بالتعلم من الطبيعة، حتى إننا نستفيد أكثر من الانسجام مع تصاميمها التطورية. من الواضح أن بقاء الأصلح هو العبرة من القصة. لكننا نتجاهل باستمرار ما هو واضح جداً... تتحرك الديناميات الاجتماعية وفقاً للامتيازات البيولوجية أكثر منه للمثل العليا الإنسانية".

ومنعمهم من الحصول على العناية الطارئة، أو إذا لم تتكلّموا مع الأهل الذين احتجّز أبنائهم الصغار أو بترت أعضاؤهم أو حتى قُتلوا لرشقهم الدبابات بالحجارة، أو إذا لم تُضطروا إلى أن تشرحوا لولد ما لماذا تلجأ عائلته إلى التقنين في استعمال المياه بينما تنعم المستعمرة الإسرائيلية على بعد أميال قليلة بالمساح، فلن تفهموا أبداً ما هو مطلوب لتحقيق سلام عادل ومصالحة حقيقية.

لكن هل السلام العادل في الشرق الأوسط هو هدفكم الحقيقي؟ إن مؤسّسكم، داريوس جونز وجارود جوردان، وكلاهما خريج جامعة كلارك أتلانتا، يزعمان أن مهمة "مجموعة القيادة الطليعية" هي تنشئة جيل جديد من القادة الأميركيين من أصل إفريقي "يملكون نظرة عالمية أكثر توسعاً وشمولاً". ومع ذلك، وقفتم عائقاً أمام إدخال "نظرة عالمية شاملة" إلى الرؤية الضيقة الأفق للجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية (أيباك) التي هي ممولّكم الأساسي. ففي الأعوام الأربعة الماضية على الأقل، شارك أعضاء "مجموعة القيادة الطليعية" في جولات في إسرائيل مؤلّتها "أيباك"، وتوسّعوا في نقاش الموضوعات من خلال "ندوات سابان للتدريب على القيادة". وفي سنة ٢٠٠٩، قامت أيباك بتكريم جونز وجوردان بمنحهما "جائزة جوناثان باركان لنصرة إسرائيل"، واختارت مجموعة القيادة الطليعية "نصير أيباك لسنة ٢٠١٢" لهجومها على مجموعة "طلاب من أجل العدالة في فلسطين"، وأكثر من ذلك، كافأت جونز بمنحه منصباً مربحاً عبر تعيينه المدير الإقليمي للتواصل مع الجنوب الشرقي.

لنكن واضحين. أنتم لا تتكلّمون باسم الأميركيين من أصل إفريقي، تماماً كما أن أيباك لا تتكلم باسم معظم اليهود الأميركيين. ومما لا شك فيه أنكم لا تتبنون مبادئ العدالة الاجتماعية والتحرر، على الرغم من تماهيكم مع الدكتور مارتن لوثر كينغ جونيور. أنتم

وفي منظمات أخرى للسود تفكر بالطريقة نفسها، أنكم تحافظون على إرث الدكتور كينغ، أشهد أنا على تطبيق رؤية كينغ على الأرض - رؤيته عن المقاومة اللاعنفية، والتوتر الخلاق، والحب - هنا في مخيم عايدة للاجئين. فهذا المخيم يضم "مركز الرواد للثقافة والتدريب المسرحي"، وهو مركز اجتماعي بكل معنى الكلمة ومسرح للشباب أسسه المخرج والشاعر والكاتب المسرحي والمرئي، الدكتور عبد الفتاح أبو سرور، الذي يعتبر أن المسرح هو "وسيلة لاعنفية لنقول أننا كائنات بشرية، وأنا لم نولد مع جينات الكراهية والعنف، وأنا لسنا مثل الصورة النمطية التي تعتبر أن جل ما يجيده الفلسطينيون هو رمي الحجارة أو إشعال الإطارات." لقد تخلى أبو سرور الذي ترعرع في المخيم، عن مهنة واعدة في مجال العلوم كي يكرس حياته لإنشاء "مسرح جميل للمقاومة" يهدف إلى إطلاق العنان للإبداع الخلاق لدى الشباب من أجل تحويل قصصهم إلى تجارب تشجع على التحول. ففي مسرحية أبو سرور، وهي بعنوان "إحنا ولاد المخيم"، يتحدث الأولاد انطلاقاً من تجاربهم الشخصية عن الجنود الإسرائيليين الذين يجتاحون المخيمات، ويطلقون النار على الأهل، ويمنعونهم من الوصول إلى المستشفيات في الجانب الآخر من الجدار. إنهم يتوقون إلى التمتع بحقوق الإنسان، وبيئة نظيفة، وبالحرية، وحق العودة إلى أرضهم، والحق في أن يطلعوا على تاريخهم ويكون ملكاً لهم. وهم يجسدون هذا التاريخ في أغنية المقدمة في المسرحية التي يُنشدون فيها عن تحولهم إلى لاجئين في أرضهم، وعن بناء المستعمرات، وتدمير القرى.

ويذكرني الأولاد في مخيم عايدة بأن الجانب الأكثر ملاءمة في المقارنة مع جنوب إفريقيا ليس لأن القوانين والتجاوزات، وإنما النضال - تفاؤلاً بالإرادة، وتصوراً للحياة بعد زوال الأبارتهايد. تقول إحدى الأغاني

ربما يرى السيد جونز أيضاً إسرائيل - فلسطين من منظار دارويني اجتماعي، وأن إسرائيل سادت لأن الفلسطينيين لم يستطيعوا منافستها. توسع الأصلح؟

ليس أي من هذا مفاجئاً. فلجنة أيباك تعمل جاهدة، من خلال المؤسسة التعليمية الأميركية - الإسرائيلية، ومنظمة "مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل" (CUFI) التي أسسها القس المثير للجدل جون هاجي، لتجنيد طلاب ومسؤولين منتخبين وقادة دينيين من السود لاستخدامهم دروعاً أخلاقية لسياسات الإخضاع والاستيطان والفصل العنصري وسلب الحقوق التي تمارسها إسرائيل. ويستحضر منسق التواصل مع الأميركيين من أصل إفريقي في منظمة "مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل"، مايكل ستيفنز، شبح الدكتور مارتن لوثر كينغ جونيور، إلى القضية معلناً في مقابلة حديثة: "كان كينغ صهيونياً أميركياً - إفريقيًا قوياً." ولا شك في أن كينغ أثنى المتشددون السود عن انتقاد الصهيونية، وتجنب اتخاذ موقف علني من حرب ١٩٦٧، لكنه لو عاش فترة كافية ليشهد الشلل الذي يتسبب به الاحتلال، لكانت معارضته الواضحة والشديدة للعنف والاستعمار والعنصرية والعسكريتاريا جعلت منه ناقداً لاذعاً لسياسات إسرائيل الراهنة، وكان سينضم على الأرجح إلى الأسقف ديزموند توتو في دعمه لـ "حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها". وفي الواقع، فإنني أتصور الدكتور كينغ في فلسطين يشن حملة غير عنفية لإسقاط الجدار، وربما يكتب رسالة جديدة تبقى أيضاً محفورة في الذاكرة وموجهة إلى من يلتزمون الصمت في وجه هذه الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان، وربما كان وجه رسالته هذه المرة إلى القادة السود بدلاً من رجال الدين البيض.

لسخرية القدر، بينما تزعمون أنتم في منظمة "مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل"،

حياتهم وأحلامهم، وفي حين ينضم مزيد من الأشخاص حول العالم إلى حملة "مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" ويرفضون الاستثمار في نظام الاحتلال والأبارتهايد الذي تمارسه إسرائيل، فإن شيئاً جميلاً سيحلّ مكان الظلم. ودمتم لقضية السلام والعدل. ■

في مسرحية "إحنا ولاد المخيم": "كل مستعمر أجي وراح [...] حكم الظلم ينهيه ثوار." لنأمل جميعنا بأن يخلق مزيد من الشباب الفلسطينيين بدائل ديمقراطية من الاستعمار الاستيطاني وأيديولوجيته العنصرية المناهضة للديمقراطية. وبينما يدرك كثيرون من الإسرائيليين كيف يشوّه الاحتلال والأبارتهايد

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## (قضايا استراتيجية - ١)

### المشروع النووي الإيراني

الرؤية الإسرائيلية لأبعاده وأشكال مواجهته

إشراف وتحرير: أحمد خليفة

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## (تقارير مختارة - ٥)

### المساعدات الخارجية الأميركية لإسرائيل

١٢ آذار / مارس ٢٠١٢

جيريمي م. شارب

٧١ صفحة ٥ دولاراً